الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة صالح بوبنيدر -قسنطينة 03-

كلية العلوم السياسية

قسم التنظيم الإداري والسياسي

الرقم التسلسلي: .....

الرمز: .....

مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

الشعبة: علوم سياسية **التخصص: حوكمة محلية**

إصلاح الإدارة العامة من خلال مقاربة التسيير العمومي الجديد في الجزائر

مقدمة من طرف الطالبتين: **تحت إشراف:**

قودار نجلاء **نبيل دحماني**

سنيغد فاطمة الزهراء أستاذ مساعد ـ أ ـ

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
خالد طبيخ	أستاذ مساعد ـ أ ـ	صالح بوبنيدر	رئيسا
دحماني نبيل	أستاذ مساعد ـ أ ـ	صالح بوبنيدر	مشرفا ومقررا
سعيد عابد	أستاذ مساعد ـ أ ـ	صالح بوبنيدر	مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017

دورة ماي

الفهرس

المحتويات	الصفحة
كلمة شكر	
الإهداء	
الفهرس.....	I-III
مقدمة.....	1
أهمية الدراسة.....	2
إشكالية الدراسة.....	3
الفروض.....	3
الدراسات السابقة.....	3
منهجية الدراسة	4
حدود الدراسة	5
أسباب اختيار الموضوع.....	5
أهداف الدراسة	6
صعوبات الدراسة.....	6
مفردات الدراسة.....	6
الفصل الأول: إطار مفاهيمي ونظري للإدارة العامة والتسيير العمومي الجديد.....	7-51
تمهيد.....	8
المبحث الأول: ماهية الإدارة العامة.....	09
المطلب الأول: تعريف الإدارة العامة.....	09
المطلب الثاني: نشأة وتطور الإدارة العامة.....	13
المطلب الثالث: وظائف الإدارة العامة.....	19
المبحث الثاني: ماهية الإصلاح الإداري.....	26
المطلب الأول: تعريف الإصلاح الإداري.....	26
المطلب الثاني: المفاهيم المشابهة للإصلاح الإداري.....	28
المطلب الثالث: استراتيجيات الإصلاح الإداري.....	30
المطلب الرابع: اتجاهات الإصلاح الإداري وأهدافه.....	31
المطلب الخامس: طرق تنفيذ الإصلاح الإداري.....	33
المطلب السادس: أسباب الإصلاح الإداري ومعوقاته.....	35

المبحث الثالث: مـــــاهـــية الـتسيـير العمـومي الجديد.....	40
المطلـب الأول: تعريـف الـتسيير العمومي الـجديد.....	40
المطلب الثاني: نشأة التسيير العمومي الجديد وأسباب ظهوره.....	42
المطلب الثالث: خصائص التسيير العمومي الجديد ومبادئه.....	44
المطلب الرابع: نماذج التسيير العمومي.....	46
المطلب الخامس: نظريات التسيير العمومي الجديد.....	49
خلاصة.....	51
الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين إصلاح الإدارة العامة والتسيير العمومي الجديد.....	52-87
تمهيد.....	53
الـمـبـحـث الأول: تطور الإدارة العامة الجزائرية.....	54
الـمطـلـب الأول: ممارسات الإدارة الجزائرية في العهد التركي.....	54
المطلب الثاني: ممارسات الإدارة العامة في عهد الاحتلال الفرنسي.....	56
المـطلب الـثالث: ممارسات الإدارة الجزائرية بعد الاستقلال.....	59
المبحـث الـثـانـي: واقع الإدارة العامة الجزائرية وآليات إصلاحها.....	64
المـطـلـب الأول: مشكلات الادارة العامة في الجزائر.....	64
المطلب الثاني: إصلاح الإدارة العامة الجزائرية وطبيعة الهيئات المسؤولة عن ذلك.....	70
المبحث الثالث: الإجراءات الأساسية للتحول للتسيير العمومي الجديد في الجزائر.....	76
المطلـب الأول: تكوين التسيير العمومي في الجزائر.....	76
المطلب الثاني: الإدارة الإلكترونية في الجزائر.....	78
المطلب الثالث: مشروع إعادة الهندسة الإدارية في الجزائر.....	80
المطلب الرابع: الخدمة العمومية في الجزائر.....	82
المطلب الخامس: التنمية الإدارية في الجزائر.....	84
خلاصة.....	87
الفصل الثالث: أفاق إصلاح الإدارة العامة في الجزائر.....	88-122
تمهيد.....	89
المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الاستشرافية للموضوع.....	90
المطلب الأول: تعريف السيناريوهات.....	90
المطلب الثاني: أنواع السيناريوهات.....	95
المطلب الثالث: إسقاط السيناريوهات على الدراسة.....	98

المبحث الثاني: سيناريوهات إصلاح الإدارة العامة الجزائرية.....	99
المطلب الأول: إصلاح الإدارة العامة الجزائرية وفق منطق التسيير العمومي الجديد.....	99
المطلب الثاني: استمرار وضع الإدارة العامة على ما هو عليه.....	109
المطلب الثالث: الإصلاح الجزئي للإدارة العامة الجزائرية.....	113
خلاصة.....	122
خاتمة.....	123
قائمة المراجع.....	127
قائمة الأشكال.....	137

الخاتمة:

انطلاقا مما تم تناوله في الدراسة يمكن التأكيد على أن مقاربة التسيير العمي الجديد، تساهم إلى حد كبير في إصلاح الإدارة العامة الجزائرية سواء من خلال تحقيق الكفاءة، أو خلق روح المبادرة؛ وذلك لاعتبار أن الإدارة العامة نشاط عام يستهدف تنفيذ السياسة العامة في الدولة بالاعتماد على التسيير العمومي الجديد الذي يقوم على بالارتقاء بالإدارة العامة من النظام التقليدي، إلى نظام أكثر قدرة وكفاءة في استجابة لتطلعات الأفراد وغايات التنمية الوطنية، وذلك وفق ثلاث سيناريوهات أساسية حاولت الدراسة اقتراحها في شقها الاستشرافي.

وعليه يمكن القول أن منطق التسيير العمومي الجديد يقوم على جودة الخدمة العامة؛ ومنه التركيز يكون على النتائج وليس على الإجراءات، وعليه فعلى الإدارة العامة الجزائرية وفق مقاربة التسيير العمومي الجديد؛ أن تتخطى الإيديولوجية القائمة على النموذج البيروقراطي الجامد، وذلك بضورة توفر رؤية استراتيجية حقيقية والانتقال إلى ما بعد البيروقراطية، من خلال تفعيل دور القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكم الراشد وإعطاء اهتمام اكبر للحاجة إلى تحسين جودة الخدمة وتحقيق رضى الزبون وتطلعاته بالدرجة الأولى.

وفقا لذلك لابد على الجزائر تبني استراتيجيات إصلاحية جديدة تواكب مختلف التغيرات، وذلك بالتركيز على مبدأ تفويض السلطة، مع توفير مرونة وضمان قياس الأداء والمراقبة والمساءلة؛ لحقيق الكفاءة والفعالية الطلوبتين، ويتيح لمنظمات الإدارة العامة التكيف باستمرار مع متغيرات البيئة ومتطلبات التجديد حيث تم استخلاص الآتي:

- ✓ الإدارة العامة الجزائرية عرفت عدة إصلاحات إدارية، استدعت بالضرورة استحداث النظام الإداري وذلك بإدخال تعديلات جديدة، غير أنها لم تتحول عن النموذج البيروقراطي القائم.
- ✓ التسيير العمومي التقليدي أثر بشكل كبير على الإدارة العامة الجزائرية، وهذا ما انعكس سلبا على أدائها في تقديم الخدمات للمواطنين، مما يخلق فجوة بين المواطن والإدارة.
- ✓ ظهور التكنولوجيات الحديثة وما صاحبها مثل ظهور البطاقات المغناطسية وغيرها، سهلت من الإجراءات الإدارية كما ساهمت في تقليص الوقت والجهد والتكاليف على المواطن والإدارة على حد سواء، غير أن هذه الوسائل لا تمثل الغايات في حد ذاتها بقدر ماهي وسائل لتحسين الخدمة العامة والارتقاء بها.
- ✓ الإدارة العامة الجزائرية رغم كافة التطورات والإصلاحات التي شهدتها في مجال الإدارة الإلكترونية، إلا أنها لازالت تحتفظ ببعض خصوصيات التسيير التقليدي وسيطرة البيروقراطية في الإدارة العمومية وهو ما يثبت صحة الفرضيات.

الخاتمة:

صحة الفرضية الأولى:

تتحقق فعالية الإدارة العامة الجزائرية من خلال تجسيد ديمقراطية التسيير والاحتكام لميكانيزم السوق، وذلك عن طريق تفويض السلطات مع توفير نوع من المرونة وروح الإبداع، والتركيز على جودة الخدمة العامة بالتشجيع على الشراكة بين القطاع العام والخاص، فكلما تأخرت الجزائر باعتماد هذه المقاربة كلما تعمقت وتكررت حالات الفشل البيروقراطي.

صحة الفرضية الثانية:

لكي تتم عملية الإصلاح الإداري في الإدارات العمومية الجزائرية يستلزم استحداث الجهاز الإداري مرن يستجيب لمنطق العصر، والتخلص من قيود النموذج التقليدي البيروقراطي، وذلك من خلال تبني مقاربات إصلاحية جديدة مثل مقاربة التسيير العمومي الجديد، وما توفره من مرونة إجرائية تدعم عمليات التجديد والتطوير.

التوصيات: بعد استعراض أهم النتائج المتوصل إليها، وبناء على أوجه القصور التي تم لمسها ارتأينا أن تقدم التوصيات التالية:

- ✓ ضرورة التخلص من القيود البيروقراطية وتبني استراتيجيات جديدة في الإدارة، من خلال التركيز على النتائج؛ والتخلي عن التسلسل الهرمي للسلطة والانتقال لأفقية السلطة والمسؤولية في نظام إداري شبكي تعاوني متقدم.
- ✓ ضرورة الانتقال من مفهوم الخدمة العامة إلى جودة الخدمة العمومية، وذلك بتوفير خدمة متجاوبة مع مطالب واحتياجات الجمهور.
- ✓ تحقيق المرونة في المعاملات واعتماد الإدارة بالأهداف والديمقراطية التشاركية في تسيير الإدارة العمومية.
- ✓ التركيز على المراقبة والمساءلة لتحقيق الكفاءة والفعالية لتحسين الأداء.
- ✓ ضرورة تفويض السلطة مع توفير المرونة وحرية الأداء.
- ✓ تفعيل مؤسسات المجتمع المدني الجواري، وتشجيع القطاع الخاص فكلما تطور هذا القطاع كلما ساهم في تعزيز فعالية الإدارة العامة ومؤسسات المجتمع المدني.
- ✓ من الناحية الأكاديمية ضرورة التعمق أكثر في إمكانيات اعتماد مقاربة التسيير العمومي الجديد، والاستفادة من خبرات الدول، منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.